

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/41
12 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١١(١) من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

بما في ذلك مسألة برنامج وأماليات عمل اللجنة

المناهج والطرق والوسائل البديلة التي يمكن الأخذ

بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع

الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تدعيم تدابير الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن
طريق تعزيز التعاون الدولي وأهمية انتهاج اللانقائية
والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم طبقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٣ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ .

٢ - اعتمدت الجمعية العامة ، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، قرارها ١٣١/٤٧ المعنون "تدعيم تدابير الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي وأهمية انتهاج اللانقائية والحياد والموضوعية" . وأكدت أن تعزيز جميع

حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً كاملاً ، باعتبارها شواغل مشروعة للمجتمع العالمي ، ينبغي أن تسترشد بمبادئ اللائتقائية والحياد والموضوعية ، ولا تستخدم لتحقيق غايات سياسية . وطلبت إلى جميع هيئات حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المقرررين الخاصين والممثلين والخبراء المستقلين والفرقة العاملة ، أن يأخذوا مضمون هذا القرار في الاعتبار الواجب ، في اضطلاعهم بولاياتهم . وأعربت عن اقتناعها بأن اتباع نهج غير متحيّز ونزيه في تناول مسائل حقوق الإنسان ، يسهم في النهوض بالتعاون الدولي وفي تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها على نحو فعال . وشددت في ذلك السياق على استمرار الحاجة إلى المعلومات النزيهة والموضوعية بشأن الأوضاع والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان . وطلبت إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل ، في دورتها التاسعة والأربعين ، دراسة طرق ووسائل تعزيز تدابير الأمم المتحدة في هذا الصدد استناداً إلى هذا القرار وإلى قرار اللجنة ٣٩/١٩٩٣ .

٣ - وفي دورتها التاسعة والأربعين المنعقدة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وتمشياً مع قرارها ٧٩/١٩٩١ في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، وقرارها ٣٩/١٩٩٣ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ اعتمدت لجنة حقوق الإنسان القرار ٥٩/١٩٩٣ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقوم ، على أساس التعليقات الواردة من الحكومات ، بوضع تقرير مفصل بشأن مختلف طرق ووسائل تعزيز التعاون الدولي وتدعيم تدابير الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، وفقاً لمبادئ اللائتقائية والحياد والموضوعية ، وأن يقدم هذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين .

التعليقات والملاحظات الواردة من الحكومات

في لجنة حقوق الإنسان

٤ - كان أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين ، تحت البند ١١ من جدول الأعمال تقرير الأمين العام (E/CN.4/1993/30) متضمناً ملاحظات بشأن هذا الموضوع وارداً من كوبا والمكسيك ونيكاراغوا .

٥ - وأثناء المناقشة العامة بشأن البند ١١ أشار ممثلو الصين وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية ، والمراقب المندوب من المغرب ، إلى هذه المسألة في بياناتهم . (انظر E/CN.4/1993/SR.40 and 41)

٦ - ويمكن ، على النحو التالي ، جمع النقاط التي أثيرت في هذه الملاحظات والبيانات:

- (أ) إن التعاون الدولي على أساس مبدأ المساواة في الحقوق وعدم التدخل بين الدول أمر أساسي لتعزيز حقوق الإنسان . وينبغي أن يسترشد هذا التعاون الدولي بمبادئ اللانتيقائية والحياد والموضوعية ؛
- (ب) ان هناك ممارسات أخذت تنشأ في اطار لجنة حقوق الإنسان ، وتشوهر الجوهر العالمي لمعايير حقوق الإنسان ، وخاصة من خلال اساءة استعمال آليات رصد حقوق الإنسان وذلك بممارسة الانتقائية وتطبيق معايير مزدوجة في آليات تناول المواضيع والآليات المنشأة لمعالجة حالات في مناطق أو بلدان معينة ، وغالبا ما تعامل البلدان النامية بطريقة جائرة باستعمال تفسير من جانب واحد للقيم العالمية ومفاهيم حقوق الإنسان وفرضه عليها ، واستعمال حقوق الإنسان كوسيلة للضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ؛
- (ج) انه يجب إنشاء آليات تصحيحية بغية إعادة مبادئ اللانتيقائية والحياد والموضوعية ، وللقضاء على أي احتمال لاساءة الاستعمال على أساس اهتمامات ومصالح سياسية أو غيرها ؛
- (د) ان مسألة تكاثر هيئات الرصد والتحقيق ، ينبغي تحليلها من جميع جوانبها .

في الاجتماعات الاقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

٧ - كجزء من العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية: الاجتماع الاقليمي لافريقيا (تونس ، ٢ - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ، والاجتماع الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سان خوسيه ، ١٨ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) ، والاجتماع الاقليمي لاسيا (بانكوك ، ٢٩ آذار/مارس - ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣) . وقد تم اعتماد اعلان في كل من هذه الاجتماعات الاقليمية (انظر A/CONF.157/PC.57-59) . وقد أشار اعلان سان خوسيه واعلان بانكوك اشارة مباشرة الى موضوع البحث .

٨ - فاعلان سان خوسيه ، إذ يؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي الواسع واللائقائي واللاميزي ، الذي يستهدف تعزيز قدرة الدول على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ، استنادا الى الحوار والتضامن والعمل المشترك من تعزيز التمتع بحقوق الإنسان كافة وتجنب استخدام ضغوط غريبة عن جوهر هذه الحقوق ، وإذ يضع في اعتباره أن المبادئ التي يسترشد بها في دراسة وإنفاذ المصوك الدولية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تتمثل في الترابط والشمولية وعدم المحاباة واللائقائية ومسؤولية الدول في الوفاء بالتزاماتها ، أكد من جديد التزام الدول المشاركة من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعزيز وضمان المراعاة التامة لحقوق الإنسان المكرمة في الاعلان العالمي وفي المصوك العالمية والاقليمية لحقوق الإنسان ،

من خلال جهودها الذاتية ومن خلال التعاون الدولي العريض القاعدة واللائقائي واللاميزي .

٩ - وشد إعلان بانكوك على عالمية وموضوعية وعدم انتقائية جميع حقوق الإنسان ، وعلى الحاجة الى تجنب تطبيق معايير مزدوجة في تنفيذ حقوق الإنسان وتسييسها ، وعلى أنه لا يمكن تبرير أي انتهاك لحقوق الإنسان .

في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

١٠ - في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، اعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، المنعقد في فيينا في الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/24) الذي أشار فيه المؤتمر العالمي الى مسألة التعاون الدولي ومبادئ اللانقائية والحياد والموضوعية ، في الفقرة الرابعة من الديباجة وفي الفقرتين أولا - ١ ، وأولا - ٣٢ ، من المنطوق المستنسخة أدناه:

الفترة الرابعة من الديباجة

"إن يعيد تأكيد الالتزام الوارد في المادة ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل بصورة مشتركة ومنفردة ، مع التركيز المناسب على تنمية التعاون الدولي الفعال ، من أجل تحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥ ، ومن ضمنها الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها"

الفترة أولا - ١

"... يعتبر تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أساسيا لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقا كاملا" .

الفترة أولا - ٣٢

"يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أهمية ضمان العالمية والموضوعية واللائقائية لدى النظر في قضايا حقوق الإنسان" .

الاستنتاج

١١ - أنه يوجد توافق واسع النطاق في الآراء بين الدول الأعضاء على أن تعزيز التعاون الدولي أساسي لتدعيم تدابير الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، وأن النظر في قضايا حقوق الإنسان ينبغي أن يقوم على أساس مبادئ اللانقائية والحياد والموضوعية .

١٢ - إلا أن عددا قليلا من الحكومات أوضح حتى الآن مسألة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز هذا التعاون الدولي وضمان مراعاة مبادئ اللانقائية والحياد والموضوعية .

١٣ - وقد يلاحظ ان هناك مقترحات أبدت تدعو الى إنشاء آليات تصحيحية واجراء استعراض لهيئات الرصد والتحقيق . وجدير بالذكر في هذا الصدد ان تقرير الامين العام ، المقدم الى لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والاربعين (E/CN.4/1993/30) ، ذكر ان الامانة العامة للأمم المتحدة ، ولا سيما مركز حقوق الانسان ، يجب تحسين تعزيزهما بما يمكنهما من جمع وتقييم ومعالجة المعلومات المتعلقة بحالات واحداث حقوق الانسان .

١٤ - وربما ترغب لجنة حقوق الانسان في ان تقوم بالمزيد من دراسة هذه المسألة واحالتها الى اللجنة الفرعية لاجراء دراسة متعمقة فيها .

- - - - -